

خلال ورشة العمل المخصصة لمناقشة خطة التنمية والواقع العملي صفر: استخدام التقنيات والتكنولوجيا لتقليص الدورة المستندية



د. فاضل صفر وم. أحمد الصبيح وقيادات البلدية خلال ورشة العمل

أكد وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر ضرورة استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة لتقليص الدورة المستندية والقضاء على جميع السلبات التي تعوق العمل لتنفيذ خطة التنمية.

جاء ذلك خلال ورشة العمل المخصصة لمناقشة خطة التنمية والواقع العملي وذلك بحضور رئيس المجلس البلدي ومدير عام البلدية م.أحمد الصبيح ورئيس لجنة المناقصات المركزية أحمد الكليب والوكيل المساعد للرقابة المسبقة وتقنية المعلومات ديوان المحاسبة عصام الخالد، ونواب المدير العام ومديري الأفرع بمشاركة مطلق إدارة الفتوى والتشريع لمجلس الوزراء وديوان المحاسبة ووزارات المالية والأشغال والبيوت الاستشارية ولجنة المبادرات.

وقال د.صفر ان هدفنا من إقامة هذه الورشة تعديل تنفيذ الخطة التنموية وتقليص الدورة المستندية، مؤكدا ان الجهات الرقابية هي جزء منا لحرصها على عدم وقوعنا في الأخطاء وحتى لا نتكرر، لافتا الى ضرورة قيامنا تجاه المشاريع داخل أجهزتنا بصورة متكاملة وتلبية جميع المتطلبات، وأكد انه يتضافر جميع الجهود مع مختلف الجهات المعنية بالدولة يتم القضاء على جميع المشاكل، لافتا الى ان هناك الكثير من القوانين التي تم تغييرها ولجانا تم تشكيلها ولم تصل الى المبنى الذي نطمح للوصول اليه من أجل تقليص الدورة المستندية التي يتم تنفيذ الخطة ببرنامجهما المحدد لكل وزارات الدولة، مشيراً الى ان جهود القائمين عليها في وزارة الأشغال والبلدية كانت في مقدمة الوزارات التي حققت إنجازات ملموسة ولكن لم تصل إلى الطموح وما هو مدرج بالخطة.

بدوره أكد مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح ان من المهمات التي تواجه البلدية قلة الخبرة في بعض الوزارات باختصاصات البلدية، مبيناً ان هناك 400 مشروع رصدت ميزانيتها دون مرورها على البلدية للموافقة عليها.

ولفت إلى أهمية عدم قبول أي مشروع من قبل اللجنة بمختلف الجهات الحكومية قبل الموافقة عليه من البلدية والتي تقوم بعرضه على المجلس البلدي للموافقة عليه.

من جهة أكد مساعد العام لشؤون التطوير والمعلومات م.أحمد المنفوشي انه في ضوء اهتمام مجلس الوزراء بحضور قيام الجهات الحكومية بالالتزام بتنفيذ مشاريعها المدرجة بخطة التنمية وفق الخطة له وحسب البرنامج الزمني لكل مشروع قامت البلدية بإدراج عدة مشروعات يعبر عن الدور الحيوي الذي تقوم به في المجالات التي تهم المواطنين، وذلك ضمن برنامج عمل الحكومة من خلال خطة التنمية السنوية الـ 5 المقبلة.

وقال المنفوشي ان الانتهاء من السنة الأولى لخطة التنمية 2010/2011 وتأكيد مبدأ الشفافية كان لزاماً علينا بالتعاون مع الإدارات المعنية داخل البلدية مراجعة ما تم تنفيذه لمعرفة ما إذا كانت مشاريع البلدية المدرجة بخطة التنمية الأولى تسير وفق الخطة له من عدمه ومعرفة المعوقات ومحاولة تداركها والسعي نحو إزالتها حتى تسير في الطريق الصحيح.

وأضاف انه على الرغم من تلك المعوقات كانت أعلى نسبة للمصرف الخالي على مشاريع البلدية في المشاريع المسبقة في السنة المالية 2010/2011 حيث بلغت 54.4% مقارنة بأخرى 5 سنوات على الرغم من ان المبلغ المعتمد كان اعلى مبلغ تم اعتماده وذلك لاهتمام الإدارة السياسية والقيادة العليا وحثها للجهات الحكومية على ضرورة الالتزام بالبرنامج الزمني للمشاريع ووجود الإرادة داخل البلدية لتنفيذ المشاريع وفق المخطط له.

وقال المنفوشي، وقال المنفوشي: إن هذه الاجراء الاجابية محاولة إيجاد الحلول وتذليل المعوقات والوصول بالمصرف المالي للمشاريع لاعلى نسبة وفق المعتمد بالميزانية.

معوقات تنفيذ الخطة
وأوضح انه يواجه عملية تنفيذ مشاريع خطة التنمية عدد المعوقات التي تعرقل التنفيذ، وستقتصر بالإشارة وبشكل مختصر على احد اهم المعوقات امام الالتزام بتنفيذ الخطة ووجهة النظر المقترحة لتداركها.

أحد أهم المعوقات
تأخر موافقات الجهات الرقابية وطول الدورة المستندية:

وقال انه بعد مرور عام من خطة التنمية الأولى تلاحظ لنا ان أغلب مشاريع البلدية لا تسير وفق المخطط له حسب الجدول الزمني المعد سلفاً والسبب في ذلك يرجع الى طول الدورة المستندية مع الجهات الرقابية في الدولة وبصورة أدق فيما يخص الرقابة المسبقة وليست اللاحقة، خاصة الوسائل والإجراءات التي تتم قبل التنفيذ من خلال اتباع مجموعة من اللوائح والنظم والتعليمات المالية للتحقق من عدم مخالفتها متمثلة في كل من:

- ديوان المحاسبة.
- لجنة المناقصات المركزية.
- الفتوى والتشريع.
- لجنة البيوت الاستشارية.

أكدت أن فقدان البلدية لمخططات وزارات الخدمات مصيبة المضف: 10 ملايين دينار تكاليف البنية التحتية للشريط الساحلي في مبارك الكبير



م.أشواق المضف تطلع على مخططات البنية التحتية للشريط الساحلي في مبارك الكبير

من خلال اقامة أسوار على أراضي الدولة، وعدم وجود المخططات القديمة التي تكشف موقع الخدمات، مؤكدة ان البلدية تعاني من تخطيات أدت الى تأخير انجاز المشروع بالإضافة الى تسلم المقاول مخططات مبدئية قبل البدء في العمل.

وقالت ان هناك مشاريع تقسيم حدثت قبل 20 عاماً في المنطقة ولم يتم تنفيذها على أرض الواقع قبل بدء المقاول عمله بالإضافة الى ان هناك أصحاب قسائم لا يستطيعون الدخول الى منازلهم.

وطالبت من وزير البلدية وقف العبث الذي يحصل في قسائم المواطنين خصوصاً ان أصحابها في حال قيامهم برفع قضايا على البلدية فإنهم سيكسبونها، مشيرة الى ان أغلب مشاكل المناسيب تم حلها الا القسائم التي تقع ضمن مشاريع التقسيم، كما ان جميع الوزارات أبدت تعاونها في توفير خدماتها بالمنطقة الا الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية التي تعتبر من أكثر الجهات التي لا تقوم بتنفيذ مشاريعها مثل الحدائق وغيرها.

وبيّنت ان الحضور من المسؤولين في وزارات الدولة المختلفة تطرقوا للخدمات العامة التي تم الانتهاء من تنفيذها ومنها قيام وزارة الأشغال بإقامة مشي لمنطقة الشريط الساحلي وكذلك اغلاق الطريق الوحيد من جهة شارع التعاون.

وأعربت عن شكرها وتقديرها لجميع المسؤولين الذين حضروا هذا اللقاء والذي يدل على مدى التعاون القائم بينهم وبين المجلس البلدي.

ذكرت رئيسة لجنة محافظة مبارك الكبير في المجلس البلدي م.أشواق المضف ان فقدان مخططات متعلقة في وزارات الخدمات في البلدية أمر مرفوض ومصيبة.

وقالت م.المضف بعد اجتماعها امس بعدد من المسؤولين في موقع مشروع البنية التحتية للشريط الساحلي (1- ب- ج) في محافظة مبارك الكبير والذي تبلغ تكلفته 10 ملايين دينار ويستمر لمدة 27 شهراً ان المشروع لن ينتهي قبل أربع سنوات نظراً لكثرة المشاكل الموجودة من تعديلات ونقص المخططات على الرغم من وجود وزيرين يقطنان في المنطقة.

وأضافت ان هناك تعديلات على أملاك الدولة ضمن المشروع وتم الطلب من ممثل لجنة ازالة التعديلات على املاك الدولة ان تستمر اللجنة في عملها بإزالة المخالفات لوجود تأخير في انجاز المشروع، مشيرة الى ان المشروع لن ينتهي في الوقت المحدد له بل سيتم تمديد فترة العمل مما يشكل هدراً في المال العام.

وقالت م.المضف ان الحكومة تتخطى في عملها من خلال سماحها للمواطنين بالبناء دون وجود بنية تحتية في المنطقة، متمنية الا تتكرر مثل هذه المسألة في المدن والمناطق الجديدة، حيث ما زالت المنطقة تعاني من مشاكل في المياه والكهرباء وصرف الأمطار.

وبيّنت ان أبرز المشاكل الموجودة أيضاً التعديلات على الطرق الرئيسية مما جعل المقاول لا يستطيع مواصلة عمله في توصيل الشبكات التحتية، وكذلك تعديلات البعض

البلدية - لجنة المشتريات بالبلدية - الإدارة القانونية بالبلدية - ديوان المحاسبة - لجنة المناقصات المركزية - الفتوى والتشريع - لجنة البيوت الاستشارية.

ادارة المناقصات والعقود ولجنة المشتريات بالبلدية

● قيام الادارة المعنية بمخاطبة ادارة المناقصات والعقود بالبلدية لمراجعة الشروط العامة والخاصة المتعلقة بالمناقصة للتأكد من مطابقتها للقوانين والنظم المعمول بها وتوافر الاعتماد المالي اللازم لها.

● الحصول على موافقة لجنة المشتريات لطرح المناقصة.

ادارة الفتوى والتشريع

● تقوم البلدية بإرسال مستندات المشروع (وثائق المناقصة) الى الفتوى والتشريع وذلك لمراجعة صيغة العقد من الناحية القانونية والتعاقدية وذلك للعقود التي تزيد قيمتها على خمسة وسبعين ألف دينار عملاً بالمادة الخامسة من القانون رقم (12) لسنة 1960 بشأن تنظيم ادارة الفتوى والتشريع.

● الادارة القانونية لإبداء ملاحظتها على وثائق المناقصة.

● الجهة المشرفة على المشروع.

● بعد هذه المراجعة تقوم ادارة المناقصات والعقود وادارة المناقصة على ضوء التصويبات والتعديلات التي تراها ادارة الفتوى والتشريع على الادارة القانونية او الجهة المشرفة على المشروع حتى تكون وثائق المناقصة جاهزة للطرح.

لجنة المناقصات المركزية

تقوم البلدية بإرسال وثائق المناقصة الى لجنة المناقصات المركزية للطرح عليه تقوم اللجنة المذكورة بموجب الاختصاصات الممنوحة لها باتخاذ الاجراءات التالية:

● الإعلان عن المناقصة بالجريدة الرسمية «الكوت اليوم» وتحدد في الإعلان الجهة صاحبة المناقصة، والشركات المدعوة، وتاريخ وساعة الافعال.

● فتح المظاريف والاطلاع على محتوياتها، للتأكد من تقديم المستندات كاملة ووجود الكفالات الابتدائية.

● تفرغ العروض كل على حدة بكشف التفرغ.

● ارسال كشف التفرغ والعطاءات المقدمة الى البلدية لدراستها وتقديم التوصيات الخاصة بها.

المرحلة الثالثة: الترسية

احالة العطاءات الى لجنة المشتريات بالبلدية واللجنة الفرعية لاجراء الدراسة والتقييم وتقديم التقرير الفني متضمناً التوصيات، كذلك مخطبة لجنة المناقصات المركزية بتوصيات لجنة المشتريات لاصدار قرارها بالترسية.

● لجنة المناقصات المركزية بالترسية، كما تقوم البلدية بمخاطبة ديوان المحاسبة اذا بلغت قيمة العقد مائة ألف دينار فأكثر والذي يقوم بموجب الاختصاصات الممنوحة له باتخاذ الاجراءات التالية:

● دراسة ومراجعة المستندات الواردة اليه من البلدية، ومناقشة ممثلها فيما يخص عدم قيام البلدية بتوقيع العقد إلا بعد اعتماد وندى ان هذا الاقتراح هو انسب الحلول التي يمكن للبلدية تطبيقها على ارض الواقع في مشاريع خطة التنمية الازمنية للمشروع دون الإخلال بالدورة السنوية.

● اتفاق هذا الاقتراح وتماشياً مع الدور الرقابي للجهات الرقابية. يمكن قانوناً ان تتضمن شروط المناقصة انه لا يترتب على ارساء المناقصة وإيلاء المناقص الفائز بها أي حق له قبل البلدية في حالة العدول عن الترسية، ولا يعتبر متعاقداً إلا من تاريخ التوقيع على العقد.

● اتفاق هذا الاقتراح وتماشياً مع الدور الرقابي للجهات الرقابية. يمكن قانوناً ان تتضمن شروط المناقصة انه لا يترتب على ارساء المناقصة وإيلاء المناقص الفائز بها أي حق له قبل البلدية في حالة العدول عن الترسية، ولا يعتبر متعاقداً إلا من تاريخ التوقيع على العقد.

الجهات الرقابية مرة أخرى في محاولة لإقناعها باستبعاد اقل الأسعار وما استتبعه ذلك من إهدار للوقت

● وبين المنفوشي الخطوات الإجرائية التي يجب تطبيقها على أي مشروع من خلال الواقع العملي، وسنوجزها في مرحلتين، المرحلة الأولى التخطيط وموافقة وزارة المالية، المرحلة الثانية البدء في طرح والترسية تتم بعد 4/1 من بداية السنة المالية.

المرحلة الأولى: التخطيط وموافقة وزارة المالية

هذه المرحلة متعلقة بالإجراءات التي تقوم بها البلدية قبل بداية السنة المالية أي قبل 4/1.

● قيام الادارة المعنية بالمشروع داخل البلدية بإعداد المتطلبات الفنية لمخاطبة ادارة الشؤون المالية بالبلدية لتقوم بالتنسيق مع وزارة المالية لتدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشروع.

● قيام البلدية بعرض مشاريعها المزمع تنفيذها على وزارة المالية التي تقوم بدراستها لاختيار أهمها على ضوء إمكانيات الدولة المالية وحسب

مقارنة بالمصرف المالي على مشاريع البلدية لآخر خمس سنوات

السنة المالية	إجمالي الميزانية المعتمدة	المصرف الفعلي	نسبة المنصرف
2006 - 2007	15,795,000 دينار	2,688,310 دينار	17%
2007 - 2008	15,511,000 دينار	1,408,519 دينار	9%
2008 - 2009	9,066,000 دينار	1,010,587 دينار	11%
2009 - 2010	11,807,000 دينار	2,412,705 دينار	20%
2010 - 2011	20,117,000 دينار	10,942,150/775 دينار	54.4%

قال المنفوشي: في إطار البحث في هذا الموضوع رأينا استشارة المعنيين بالأمر في وزارة المالية لاستطلاع رأيهم حول الإجراءات المعنية بها لديهم في هذا الأمر وعمّا إذا كان هناك من الإجراءات والحلول التي يمكن من خلالها للجهات الحكومية تلافي هذا التأخير.

وقد تمت الإفادة بأن هناك ثلاثة حلول مقترحة يمكن للجهات الحكومية اللجوء إليها والعمل بها دون الحاجة إلى تشريع أو قرار جديد من مجلس الوزراء لتلافي هذا التأخير وهي:

● الاقتراح الأول: إضافة المدة الزمنية التي يستغرقها الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بالموافقة على الإذن مع المدة الزمنية المحددة لتنفيذ المشروع وذلك إذا كان مدة تنفيذ المشروع أربعة وعشرين شهراً والمدة الزمنية للإجراءات ستة أشهر فتصبح المدة الاجمالية لتنفيذ المشروع ثلاثين شهراً.

● ومن سلبات هذا الاقتراح أنه يؤدي إلى طول المدة الزمنية للمشروع وان كان يحمل في جوهرة تربة الجهات الحكومية من شبهة التأخير.

● الاقتراح الثاني: صرف الدفعة المخصصة حسب ما تم من إجراءات فقط والتبقي من الاعتماد المالي يتم إدراجه بالسنة التالية ضمن ميزانية المشروع.

● ومن سلبات هذا الاقتراح أنه لا يحمل في طياته أي حلول لطول الدورة المستندية، كما انه يظهر البلدية

المطيري يطالب البلدية بإغلاق محلات الطيور في المناطق السكنية



فوز المطيري

طالب عضو المجلس البلدي فوز المطيري البلدية بسرعة الاستجابة الى كتاب الزراعة بغلق محلات الطيور الحية الموجودة ضمن المناطق السكنية لاقترباً على سلامة جميع العاملين على المسالخ لضمان الامن الغذائي للمواطن الكويتي والمقيم، كما حذر المطيري من الإهمال أو التباطؤ في إغلاق هذه المحلات لأننا لن لأصحاب مزارع الدواجن بإنشاء المسالخ داخل مزارعهم بدلاً من ان تكون

العرادة: تكريم اللجان العاملة بنقابة البلدية



تكريم إحدى المشاركات في الاستعدادات

تسرك انطباعاً مميزاً عن مدى رقي العمل النقابي وما وصلت إليه النقابة من تقدم وازدهار.

وقال العرادة ان هذا النجاح ما كان يتحقق إلا من خلال الدعم والمساندة التي أبدتها جميع اللجان النقابية وتكاتف الاخوة والأخوات الذين شاركوا في عملية الاستعداد والتنظيم وحرصهم على ان يكون نجاح الأنشطة من أجل نجاح العمل النقابي ويدل على مدى ما وصلت إليه الحركة العمالية الكويتية من تقدم وازدهار

صرح رئيس نقابة العاملين في بلدية الكويت فراج العرادة بان النقابة نظمت حفل تكريم أعضاء اللجان النقابية التي شاركت في الاستعدادات والتجهيزات الخاصة بإعداد وتنظيم الأنشطة الاجتماعية التي نظمتها نقابة العاملين في بلدية الكويت مؤخراً لأعضاء الجمعية العمومية وعائلاتهم خلال الفترة الماضية.

ولفت إلى أن تلك الكوادر التي شاركت في هذه الأنشطة هم من أبناء وبنات بلدية الكويت والذين اكتسبوا خبرة ومهارة في العمل النقابي التطوعي، وقصد بذلوا الجهود الكبيرة والمضنية خلال الأنشطة حتى خرجت بصورة راقية وحضارية ذات الإفادة من أعضاء الجمعية العمومية، مما